اجل المحافظة على الاراضي العربية ومقاومة سياسة الاحتلال[٥] . وابرقت اليها القيادة الفلسطينية في الهيئة العربية العليا ، تعلن عدم تعاونها معها ، لان الامم المتحدة رفضت تبني انهاء الانتداب واستقلال فلسطين ، وفشلت في فصل مسألة اللاجئين اليهود عن المشكلة الفلسطينية ، وفضلت المصالح الدينية العالمية على مصالح السكان الفلسطينيين ، وان حقوق الفلسطينيين واضحة وليست بحاجة للتحقيق ، لكنها تستحق الاعتراف بها وفق ميثاق الامم المتحدة . وفي المقابل اجتمع ممثلو الجامعة العربية باللجنة الخاصة في لبنان ، واوضحوا ان مصير فلسطين لا يقرره الا شعبها ، وان لا حق للصهيونية فيها .

اما المنظمات اليهودية، فقد تعاونت مع اللجنة الخاصة وقدمت لها العديد من الوثائق التفصيلية . في حين قدمت الدول العربية ورقتين تتضمنان معلومات مختصرة ، لعدم رغبتها في التعاون معها .

واستمعت اللجنة الخاصة كذلك ، الى دافيد بن ــ غوريون ، رئيس الوكالة اليهودية آنذاك ، الذي رفض التقسيم ، مدعيا ان كل فلسطين هي من حق الصهيونية ، ومتهما بريطانيا بانها لم تكمل هدف الانتداب وهو اقامة « الوطن القومي اليهودي » في فلسطين .

كذلك استمعت اللجنة الى حاييم وايزمن ، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية آنذاك ، الذي كان يميل اكثر الى قبول التقسيم[٦] ، ثم انتقلت اللجنة الى جنيف ، وانبثقت عنها لجنة فرعية تفقدت مخيمات اللاجئين اليهود في المانيا والنمسا ، وقدمت تقريرا تضمن ان اكثرية اللاجئين اليهود يريدون الذهاب الى فلسطين هروبا من اللاسامية المنتشرة في اوروبا .

وانهت اللجنة الخاصة تحقيقاتها ، في اب ١٩٤٧ ، ثم وضعت تقريرا يلخص المسألة اليهودية والعربية على النحو التالي : المسألة اليهودية ، كما عرضتها الوكالة اليهودية ، هي ان هناك مصالح يهودية في فلسطين ، تتجسد ، كما نص الانتداب ، بقيام دولة يهودية في هذا البلد ، تؤمن مأوى للمهجرين اليهود . فهذه الدولة بحاجة الى استقبال اكبر عدد من المهاجرين اليهود ، لان حل « المسألة اليهودية » يعتمد اعتمادا اساسيا على الهجرة اليهودية ، وعلى حق اليهود في « العودة » الى فلسطين . اما المسألة العربية فتتلخص باقامة دولة فلسطينية عربية مستقلة غربي الاردن . ويعتبر العرب ان لهم الحق الطبيعي وغير المنازع في ملكية الارض التي يعيشون عليها منذ القدم ، وان لهم الحق « المكتسب » وفقا للوعود الرسمية خلال الحرب العالمية الاولى . فهم يرفضون الاعتراف بالانتداب الذي نمى به وعد بلفور لانه غير شرعي[٧] .

لم تتوصل اللجنة الخاصة الى اقتراحات موحدة ، بل قدمت الى الجمعية العامة تقريرا منطويا على مشروعين لحل مشكلة فلسطين احدهما مشروع الاغلبية ، والاخر مشروع الاقلية . وقد اقترح مشروع الاغلبية « انهاء الانتداب وتقسيم فلسطين : وانشاء دولتين : دولة عربية تتكون في الجليل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلي الممتد من اسدود الى الحدود المصرية ، ودولة يهودية تتألف من الجليل الشرقي ومرج ابن عامر والقسم الاكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع والنقب (اي القسم الاهم في فلسطين) . ثم وضع منطقة القدس وضواحيها تحت الوصاية الدولية وقبول ١٥٠,٠٠٠ مهاجر في الدولة اليهودية المقترحة بمعدل خمسة الاف مهاجر كل شهر ، على ان تنال الدولتان ، العربية واليهودية ، استقلالهما ، بعد